

في البيان الإختامي الصادر عن جلسات اعماله :

اللقاء التشاوري لقيادات المؤتمرين دعم «المشرك» للمشاريع المشبوهة



لا خوف على الوطن إلا من هؤلاء...؟؟

شخصياً لا أخشى على الوحدة ولا على التحولات وأنا على ثقة تامة أن لا خطر يهدد مسارتنا ومسيرتنا الوطنية في ظل قيادة فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - الذي من أبرز عوامل ثقته وقوة نظامه ومنجزاته هو هذا الحراك الملمد بكل

طه العامري

الانتقاص الثقافي الذي يمارس من قبل البعض وطبعاً في أعقابه دليلاً لأن رسوخ المسار والمسيره والتحولت لأن ما يحدث من الطبيعي أن يحدث بل لابد أن يحدث في مراحل التحولات الحضارية الكبيرة التي تنقل شعباً من الشعوب من طور تاريخي إلى آخر بما في هذا النقل من عوامل ومتغيرات ومفاهيم ثقافية وحضارية تاهيك أن هذه التحولات من الطبيعي أن تحل بدلية عن أخرى كانت وكان لها رموزها وأدواتها والوحدة اليمنية والتحولت كانت حصيلة إرادة شعب وإيمان قائد حكيم وكان من الطبيعي أن تأتي الوحدة كواقع حضاري جديد له قوانينه وقيمه وتشريعاته وبالتالي الحال كذلك من الطبيعي أن يكون هناك من لا تستقيم تطابعاته وأهدافه ومصالحه مع الواقع الجديد مهما كانت الضمانات التي يقدمها الواقع الجديد لبناء الشعب الذين قطعاً فيهم من سيقف ضد التحولات وهذا يحدث مع كل تحول حضاري تاريخي يتحقق لأي شعب من الشعوب واليمن واجه شعبها تبعات إرادته الثورية يوم قرر التخلص من نظام الكهانة والتسلط وحدث ذات الأمر معه يوم قامت وحدته بكل تحولاتها... وعليه ما يحدث ليس نهاية المطاف بل تعبير عن حالة صراع قائم بين إرادة شعب وإرادة أفراد جعلوا مصالحهم فوق مصلحة الشعب ولأن الأمر كذلك فإن كل هذه الإرهاسات التي نعيشها تعبر عن حقيقة واحدة هي نجاح التحولات وبناتها ورسوخها وعلينا إدراك هذه الحقيقة مع كل سعر يبتلع من هنا أو هناك ومع كل أزمة يفجرها هؤلاء أو أولئك من المرجح أن الذين يحاولون جاهدين البقاء في دائرة الضوء... لكن حقيقة أخشى على الوطن من أولئك الذين لا يؤدون واجبه الوطني بأمانة وشرف ووفاء لمؤسساته وعلامة وإخلاص ووفاء لوطن والشعب والقائد الحكيم الذي أعطى اليمن الأرض والإنسان ما تتاله من عصور تاريخية موهلة... نعم إن المسئول المستهتر هو خطر على الوطن والسكينة وهو الذي يمنح المرجح شرعية مواصلة إرثه القديم ويعطي الجواسيس والخونة والعملاء شرعية لممارستهم مهامهم لأنه بما يمارس من سلوكيات غير وطنية إنما يعطي كل أعداء الوطن والتحولات والمنجزات الفرصة لنجاح ما كان له أن يكون لو أنا أخلصنا جميعاً وكل في موقعه للوطن والقيادة والقائد...

ameritaha@gmail.com

وبلورتها في الواقع العملي . - استغرب المشاركون ما وصلت إليه أحزاب اللقاء المشترك جراء ما تحمله من حقد للتقريب بالوطن وقضاياه وبمباركتها الدعوات إلى تجزئة الوطن وتمزيقه وإعاقة تطورات أبنائه من خلال مشاركة بعض قياداتها بالترويج للمشاريع المشبوهة أو قيامها بإحداث الفوضى والسيارات والاعتصامات والتجمعات غير القانونية أو ما يحمله خطابها السياسي والإعلامي من خلال وسائلها الإعلامية وبياناتها وتصريحات قياداتها من كذب وإفراء وتزييف الحقائق بشأن الأوضاع الداخلية بقصد الإيحاء للأخريين بعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي انعكس على سمعة اليمن وإحجام المستثمرين عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي كان مزمعاً قيامها وكثرت من أهم وأبرز وسائل القضاء على البطالة والفقر وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم، وإزاء ذلك أدان المشاركون ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك من أساليب ومظاهر وممارسات منهجية ودعم المشاريع المظاهرة وللانقسام والإضرار بالكتسيبات الوطنية وإعاقة مسيرة البناء الديمقراطي والتنمية.

- أشاد المشاركون بالمواقف الوطنية المسؤولة لبغية أحزاب المعارضة ممثلة بأحزاب المجلس الوطني للمعارضة والأحزاب الأخرى، ويؤكدون على ضرورة استمرار الحوار معهم، وبقية القوى السياسية الأخرى، حول مختلف القضايا بما في ذلك مبادرة الأخ رئيس الجمهورية التي يجري حولها الحوار والتضامنة العديد من الإصلاحات لتعزيز العمل السياسي والديمقراطي وقيام الحكم المحلي وترسيخ المشاركة الشعبية وحق المواطنين في إدارة شئونهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاريع الخدمات والتنمية، ويؤكد المشاركون على ضرورة استمرار الحوار باعتباره قيمة حضارية آمن بها المؤتمر منذ نشأته الأولى وجسدتها في فكره وسلوكه وممارسته الداخلية وأدبياته.. وعبروا عن إبدائهم لموقف اللقاء المشترك الراض للحوار والذي أعلنه مؤخراً.

- أشاد المشاركون بالمواقف الوطنية للمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة للنهج الوطني الوحدوي الديمقراطي وأكدوا على أهمية تعزيز الشراكة معها ودعم جهودها الحثيئة وبما يمكنها من المشاركة السياسية والبناء الاجتماعي والتنمية باعتبار تلك المنظمات شريكاً فاعلاً في العملية السياسية ونصرة من تمارس النهج الديمقراطي.

- شدد المشاركون على أهمية تعزيز مشاركة المرأة وتفعيل دورها في مختلف مجالات البناء باعتبارها شريكاً أساسياً في العملية السياسية والتنمية. - أكد المشاركون على رفضهم وإدانتهم لكافة الأعمال الخارجة على القانون واستهجانهم لسرول القائمين عليها وما يدعون إليه من مشاريع ودعوات عنصرية وما يمارسونه من عبث وإضرار بالسلم الاجتماعي والسكينة العامة والأمن والاستقرار والملتكات العامة والخاصة، داعين إلى تفعيل القوانين إزاء التصرفات غير القانونية، مشيدين بالموقف الوطني لكافة جماهير الشعب التي وقفت بوعي وشجاعة لمواجهة تصرفات اللقاء المشترك ومختلف العناصر الخارجة على القانون، ورفضها المستمر لممارساتهم اللامسئولة، داعين أعضاء المؤتمر وأنصاره وكل القوى الوطنية إلى الوقوف بوعي ومسئولية تجاه كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بمصالح الوطن ومكاسبه الوطنية وأمنه واستقراره أو يسبب إلى سمعته ونهجه الديمقراطي، ويحذر المشاركون من أية محاولات لاستغلال المناخ الديمقراطي لتحقيق أهداف مضمرة غير وطنية لأية جهة كانت. - يدعو المشاركون الحكومة والسلطات المحلية للتعامل المتواصل على مراقبة الأسعار ومعالجة وضبط المخالفين والمحتكرين وموموم المواطنين وتبني قضاياهم.

- أكد المشاركون على ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بواجباتها التنظيمية وتنفيذ خططها لهذا العام، بما فيها التحضير والاستعداد للانتخابات القادمة إبريل ٢٠٠٩م، وانتظام انعقاد اجتماعات التكوينات التنظيمية وفقاً لنظام الداخلي واللوائح التنظيمية واستجابة لما تتطلبه المرحلة من إعداد جيد لمختلف المراحل الانتخابية حتى إبريل ٢٠٠٩م.

صادر عن اللقاء التشاوري التنظيمي للأمانة العامة وقيادات فروع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة والمحافظات والبعثات صنعاء ١٧ يناير ٢٠٠٨م

دان المؤتمر الشعبي العام بمباركة أحزاب اللقاء المشترك دعوات تجزئة الوطن وتمزيقه من خلال مشاركة بعض قياداتها بالترويج للمشاريع المشبوهة أو قيامها بإحداث الفوضى والسيارات والاعتصامات والتجمعات غير القانونية.. واستنكر بيان صادر عن اللقاء التشاوري للأمانة العامة وقيادات فروع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة والمحافظات والبعثات التي أختتمت الخميس الماضي في صنعاء ما وصلت إليه أحزاب اللقاء المشترك من حقد دفعها للترويج بالوطن وقضاياه وما يجعله خطابها السياسي والإعلامي من كذب وإفراء وتزييف الحقائق بشأن الأوضاع الداخلية بقصد الإيحاء للأخريين بعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي انعكس على سمعة اليمن وإحجام المستثمرين عن تنفيذ المشاريع التي كان مزمعاً قيامها.

بعيدة عن الهم الوطني، يؤكد ذلك موقفها الأخير الراض للحوار في الوقت الذي يفترض عليهم وضع قضية الحوار في أولوياتهم الأولى في الظروف الراهنة وما تتطلبه من عمل جميع القوى السياسية على الساحة ومختلف الهيئات الرسمية والشعبية لخدمة الأهداف الوطنية وصيانة المكتسبات والهم الوطني لجماهير الشعب وتلبية تطابعاتها وليس للمصالح الضيقة والأهواء السياسية. وبعد نقاش مستفيض لجلس القضايا سالفة الذكر والقضايا ذات الشأن الداخلي والقضايا التنظيمية أكد المشاركون على ما يلي: - أشاد المشاركون بالنهج العقلاني الحضاري الذي انتهجه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام بالتعامل مع مختلف القضايا الوطنية وما جرى من أحداث على الساحة وحرصه على تجنب البلاد أي صراعات أو آثار سلبية على مسيرته. - ثمن المشاركون كلمة الأخ المناضل / عبد ربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام والتي أتسمت بالشجاعة والمسئولية بتضمنها جملة من القضايا والأهداف الوطنية والتنظيمية وخصوصيات المرحلة وتطرقة إلى التحديات والمأمورات التي



لكل ما من شأنه الإضرار بوحدة الوطن وتقدمه ونظامه الجمهوري ووحده الديمقراطية ومسيرته التنموية وعجلة الاستثمار ووقفها الفاضح مع مختلف العناصر الخارجة على القانون وإسهامها في كل ما يقووم به من أعمال ضد الوطن والإضرار بالوحدة الوطنية وبتثاقف الكراهية والدسائس الرخيصة. - كما استمع المشاركون إلى تطورات ونتائج الحوارات مع أحزاب المشترك وبقية أحزاب المعارضة بما في ذلك إعاقة المشترك تشكيل اللجنة العليا للانتخابات في موعدها القانوني كواحدة من الآليات الرئيسية للعمل الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتكونها عن تنفيذ الجزء الثاني من اتفاق المسائي الموقع من الأحزاب في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وهو ما يعني عدم مصداقية تلك الأحزاب ويعزز الشك بوفائها بأي التزامات أو اتفاقات للحوارات مستقبلاً ويضعها على المحك، ويؤكد أن هذه الأحزاب إنما تتخذ من الحوار وسيلة للابتزاز بهدف تحقيق مكاسب

القانوني كواحدة من الآليات الرئيسية للعمل الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتكونها عن تنفيذ الجزء الثاني من اتفاق المسائي الموقع من الأحزاب في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وهو ما يعني عدم مصداقية تلك الأحزاب ويعزز الشك بوفائها بأي التزامات أو اتفاقات للحوارات مستقبلاً ويضعها على المحك، ويؤكد أن هذه الأحزاب إنما تتخذ من الحوار وسيلة للابتزاز بهدف تحقيق مكاسب

اللقاء التشاوري يتخذ عدداً من القرارات الداخلية منها:

- تطوير آليات العمل التنظيمي والسياسي والإعلامي
- تأهيل قيادات وكوادر المؤتمر في المحافظات والمديريات
- تفعيل آلية التواصل مع القيادات التنظيمية والشخصيات الاجتماعية والعلماء وكافة الفعاليات للإسهام في أداء الواجبات الوطنية..

القانون وعناصر مازومة باستغلال المناخ الديمقراطي والحريات العامة ودعم بعض القوى السياسية للقيام بجملة من الممارسات الخارجة على القانون والتي تضرب بامن الوطن ووحده واستقراره وتعيق مسيرة التنمية والاستثمار والتطور ومنها ممارسة أعمال الشغب والفوضى وقطع الطرقات والدعوة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والخروج على الثوابت وتنظيم السيارات والاعتصامات والمهرجانات غير المبررة وغير القانونية بهدف تهيج الشارع وإثارة الفتن ومحاولات تزييف وعي الجماهير ونشر ثقافة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد. - وقف المشاركون أمام ممارسات أحزاب اللقاء المشترك من خلال إشارتها مشاعر الناس وتزييف وعيهم وجرحهم لكل ما هو إيجابي والسعي إلى إثارة الفوضى والتحريض وإثارة نار الفتنة والإضرار بمصالح الوطن بمختلف الوسائل التي لا تمت لروح الديمقراطية والعمل التعددي والممارسة السياسية المسؤولة بصلته، أو محاولتها العجيبة استغلال التطورات السريعة العالمية التي حدثت مؤخراً في العالم أجمع واللعب عليها لتنهيج مشاعر المواطنين ومحاولات تضليلهم بادعاء أن ذلك يرجع إلى الحزب الحاكم وحكومته وليس نتيجة عوامل خارجية محضة، وكذا دعمها

القانون وعناصر مازومة باستغلال المناخ الديمقراطي والحريات العامة ودعم بعض القوى السياسية للقيام بجملة من الممارسات الخارجة على القانون والتي تضرب بامن الوطن ووحده واستقراره وتعيق مسيرة التنمية والاستثمار والتطور ومنها ممارسة أعمال الشغب والفوضى وقطع الطرقات والدعوة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والخروج على الثوابت وتنظيم السيارات والاعتصامات والمهرجانات غير المبررة وغير القانونية بهدف تهيج الشارع وإثارة الفتن ومحاولات تزييف وعي الجماهير ونشر ثقافة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد. - وقف المشاركون أمام ممارسات أحزاب اللقاء المشترك من خلال إشارتها مشاعر الناس وتزييف وعيهم وجرحهم لكل ما هو إيجابي والسعي إلى إثارة الفوضى والتحريض وإثارة نار الفتنة والإضرار بمصالح الوطن بمختلف الوسائل التي لا تمت لروح الديمقراطية والعمل التعددي والممارسة السياسية المسؤولة بصلته، أو محاولتها العجيبة استغلال التطورات السريعة العالمية التي حدثت مؤخراً في العالم أجمع واللعب عليها لتنهيج مشاعر المواطنين ومحاولات تضليلهم بادعاء أن ذلك يرجع إلى الحزب الحاكم وحكومته وليس نتيجة عوامل خارجية محضة، وكذا دعمها

القانون وعناصر مازومة باستغلال المناخ الديمقراطي والحريات العامة ودعم بعض القوى السياسية للقيام بجملة من الممارسات الخارجة على القانون والتي تضرب بامن الوطن ووحده واستقراره وتعيق مسيرة التنمية والاستثمار والتطور ومنها ممارسة أعمال الشغب والفوضى وقطع الطرقات والدعوة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والخروج على الثوابت وتنظيم السيارات والاعتصامات والمهرجانات غير المبررة وغير القانونية بهدف تهيج الشارع وإثارة الفتن ومحاولات تزييف وعي الجماهير ونشر ثقافة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد. - وقف المشاركون أمام ممارسات أحزاب اللقاء المشترك من خلال إشارتها مشاعر الناس وتزييف وعيهم وجرحهم لكل ما هو إيجابي والسعي إلى إثارة الفوضى والتحريض وإثارة نار الفتنة والإضرار بمصالح الوطن بمختلف الوسائل التي لا تمت لروح الديمقراطية والعمل التعددي والممارسة السياسية المسؤولة بصلته، أو محاولتها العجيبة استغلال التطورات السريعة العالمية التي حدثت مؤخراً في العالم أجمع واللعب عليها لتنهيج مشاعر المواطنين ومحاولات تضليلهم بادعاء أن ذلك يرجع إلى الحزب الحاكم وحكومته وليس نتيجة عوامل خارجية محضة، وكذا دعمها

القانون وعناصر مازومة باستغلال المناخ الديمقراطي والحريات العامة ودعم بعض القوى السياسية للقيام بجملة من الممارسات الخارجة على القانون والتي تضرب بامن الوطن ووحده واستقراره وتعيق مسيرة التنمية والاستثمار والتطور ومنها ممارسة أعمال الشغب والفوضى وقطع الطرقات والدعوة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والتنمية والخروج على الثوابت وتنظيم السيارات والاعتصامات والمهرجانات غير المبررة وغير القانونية بهدف تهيج الشارع وإثارة الفتن ومحاولات تزييف وعي الجماهير ونشر ثقافة الحقد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد. - وقف المشاركون أمام ممارسات أحزاب اللقاء المشترك من خلال إشارتها مشاعر الناس وتزييف وعيهم وجرحهم لكل ما هو إيجابي والسعي إلى إثارة الفوضى والتحريض وإثارة نار الفتنة والإضرار بمصالح الوطن بمختلف الوسائل التي لا تمت لروح الديمقراطية والعمل التعددي والممارسة السياسية المسؤولة بصلته، أو محاولتها العجيبة استغلال التطورات السريعة العالمية التي حدثت مؤخراً في العالم أجمع واللعب عليها لتنهيج مشاعر المواطنين ومحاولات تضليلهم بادعاء أن ذلك يرجع إلى الحزب الحاكم وحكومته وليس نتيجة عوامل خارجية محضة، وكذا دعمها

وأكد المشاركون في اللقاء على ضرورة استمرار الحوار مع أحزاب المجلس الوطني للمعارضة والأحزاب الأخرى وبقية القوى السياسية حول مختلف القضايا بما في ذلك مبادرة رئيس الجمهورية وأشاد المشاركون بالنهج العقلاني الحضاري الذي انتهجه القيادة السياسية ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بالتعامل مع مختلف القضايا الوطنية وما جرى من أحداث على الساحة وحرصه على تجنب البلاد أي صراعات أو آثار سلبية على مسيرته. - أكد المشاركون على ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بواجباتها التنظيمية وتنفيذ خططها لهذا العام، بما فيها التحضير والاستعداد للانتخابات القادمة إبريل ٢٠٠٩م، وانتظام انعقاد اجتماعات التكوينات التنظيمية وفقاً لنظام الداخلي واللوائح التنظيمية واستجابة لما تتطلبه المرحلة من إعداد جيد لمختلف المراحل الانتخابية حتى إبريل ٢٠٠٩م.

نص البيان : وسط أجواء ديمقراطية مسؤولة عقدت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام اللقاء التشاوري الأول للعام ٢٠٠٨م لقيادات فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات والبعثات للفترة من ١٥-١٧ يناير ٢٠٠٨م بمقر معهد الحثاق بالعاصمة صنعاء برئاسة الأستاذ/ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الذي جاء استنشعاً لما عليه الواجب والمسئولية تجاه المجتمع وفي إطار متابعية تنفيذ ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ المناضل / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام والبرامج الانتخابية للمؤتمر الشعبي العام في الانتخابات التانيية ٢٠٠٣م المحلية ٢٠٠٦م وتقييم الأداء التنظيمي للمؤتمر في المرحلة الماضية وإقرار التوجهات المستقبلية الهادفة إلى تنشيط العمل السياسي والتنظيمي للمؤتمر الشعبي العام للمرحلة القادمة، ونظراً لما يكتسبه هذا اللقاء من أهمية حضر إحدى جلساته الأخ المناضل / عبدربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر، ومعه الأخ الدكتور / علي محمد مجور رئيس الهيئة الوزارية، حيث ألقى الأخ النائب كلمة توجيهية استعرض فيها جملة من القضايا المهمة، داعياً إلى رص المسئولية لمواجهة التحديات والمأمورات التي تحاك ضد الوطن بهدف النيل من وحدته وأمنه وثوابته الوطنية. وعلى مدى ثلاثة أيام ناقش المشاركون كافة القضايا على المستوى التنظيمي والخارجية بشفاافية ومصارحة وما يخدم ويعزز من دور المؤتمر الشعبي العام في أوساط الجماهير كتخليم سياسي له الريادة في تبني هموم وقضايا المجتمع والحفاظ على وحدته وأمنه واستقراره ودعم عملية التنمية وتشجيع الاستثمارات والمضي في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقضائية ومحاربة الفساد والحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة في كافة الميادين.. وأق المشاركون في اللقاء التشاوري عدداً من القرارات التنظيمية الداخلية المتعلقة بتطوير آليات العمل التنظيمي والسياسي والإعلامي وتأهيل قيادات وكوادر المؤتمر على مستوى المحافظات والدوائر / المديريات وتفعيل آلية التواصل مع كافة القيادات التنظيمية والشخصيات الاجتماعية والعلماء ورجال الفكر والثقافة وكافة منظمات المجتمع المدني في جميع محافظات الجمهورية للاضطلاع بدورها للإسهام الفاعل في أداء الواجبات الوطنية. كما وقف المشاركون أمام جملة من المستجدات على الساحة الوطنية وأبرزها: ١- ما تمارسه بعض القوى الخارجة عن القانون من إضرار بالسلم الاجتماعي وإفلاق للأمن والسكينة بممارستها أعمال الإرهاب والتخريب ومقاومتها سلطات الدولة واستخدامها السلاح لإزهاق أرواح المواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وإثارة النزاعات المذهبية والمناطقية والقبلية والسلالية بهدف النيل من النظام الجمهوري ووحدة اليمن أرضاً وإنساناً. ٢- قيام بعض العناصر الخارجة على